

ظاهر واليه يرجع خبره من هذه الصلاة ولا يصلح فيها شيء من كلام الناس  
انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ويجوز ان ذلك مما انفصاه كلام المباح  
واعلم ان جميع من لم يثبت من حلف لا يكفر رجاء وانما يبرأ منه بان يدبره ولا  
نفسه فعمل انهم انما يقولون مع الاطلاق حكم كلام الادي فابطل الصلوة وجاز  
للجنب وحلفه بالثالث على ترك الكلام واختلف انما في ان ذلك هل يجري في  
جميع اجزاء القرآن او بعضها باوجود نظره وعارجه كالسجدة والجلوس وسبحان  
الذي سجدنا هذا وما شئت من غير ذلك واذا عارضا بسلام وبما يصح هذا الكتاب  
دون سجدته الكريمة وسورة الاخلاص والقرآن على الارقان وجماعه من محققه على التمام  
وما له التمام النوي بعد ان المذهب الاطلاق كما بينته من كلامه في شرح  
العياب مع الرد على ابن اربعة فز من اطلاق الجنب واطلاق المصلح في نعيهم  
من اصحابنا انهم قالوا لا يضر قصد التنبه ووجهه بالتسبيح والتكبير والذكر  
لان موضوعه كماله لا يقبل الصلوة من غير الاطلاق فان لفظ حشر في بين القرآن  
وكلام الادميين فاما على جميع لفظ القرآن بان حشر في قوله اول  
السايق واقفا اثباتهم ذلك للقرآن دون سجدته التسبيح فهو في غاية الغرابة والضعف  
وموجب من بعض المشاهير كقولهم وادفن مع اركان التمام مع قصد التنبه  
ووجهه بعين تبه والله اكبر بقصد الاعلام بمعنى حكم الاصام واستوى القرآن وتبر  
في المنفصل المذكور فان قلت قد تفرقت في خبرهم التتابع ان القرآن ما  
لكلام الناس فكيف جعله مشتملا كما مر قلت نعم فحمله مشتملا كما مطلقا  
وانما نظرنا الى ان القرآن لما سفي من كماله للقرآن وهو الجنب اوسيق التنبه لغير  
اخره في ثمة التنبه فيه بالقرآن وبعينه وان كان ذلك التنبه بالقرآن مدرو  
شتمها وذلك من المصلحة والحالف استبرح كلام الناس باعتبار هذه الترتيب  
العارضة وان كان هو في ذاته قرانا الا ترى ان اصحابنا وعلمهم فضائله لا ذلك  
المطلوب في محال مخصوصه من ان لا افضل من القرآن اجما واسبب ذلك انهم لم  
يقضوا لها من حيث الذات بل بواسطة ذلك الامر العارض الذي يطلبه الطابع  
لغيره اكثر فالمنفصل عليه ليس من حيث الذات بل من حيث ذلك العارض كما

تقف

الواضحة

بلغ عقلة

تقف

عليهم

انفقوا

انفقوا على المنفصل كالمبرين المشبه المذكور فاننا ومن وافقنا من الاعراض المنفصل  
المذكور ليس من خصوصيات من هذا ان القرآن ذو بوضوح ما يخرج عن موصوف  
كالقرينة المنفصلة عفا صفة البها ووجهه عن معنى القرينة التي هي ما يخطا طبع  
فاعطيناه حينئذ حكم كلام الناس وانما لا نعلمه تلك الاحكام التي تقتضيهما  
فان قلت مرادهم انفقوا في حال الضرر المذكور وحده او التنبه وحده او كل  
في حالة الاطلاق فما اسبب ذلك قلت سببه ان القصد هو في الصلوة  
من الاطلاق فانصرف به فقط كما من غير احتياج لغيره من اجزاء الاطلاق فان  
يعارض ضمنا من عارضا بغيره فانما هو في حال الضرر المذكور وحده او التنبه  
راعيها التوبة وبعضهم راعى الزنا لانها في حال الضرر ان قصد غير القرينة  
كان وحده في الصلوة المشايخ القرينية بقصد ما تفرقت في قوله وانما اذا اطلق  
فان وجود قرينة صفة البها واخرج عن القرآن فيكون له وجود قرينة في كل  
قرائنه ولم يجمع الى قصدها ومن ثم انقأ انما على ان الشرط في ذوات الفاشحة  
في الصلاة عدم صحتها من القرينة التي هي في حال الضرر مثلا لان عرضة  
قرينة كان عطف فز الفاشحة عطف عقاسه فقرينة ذهب فز انما عطف العطف  
او حيث عدم الاعتداد بها عن ذوات الصلوة ان قصدها وانما حيث لا قرينة  
فلا يشترط قصدها كما مر وما يؤيد ما مر في صدر التنبه ونحوه في قوله كما كتب  
القرآن بقصد التنبه لا نثبت له احكام القرآن من جهة منه على الحدوث ونحوه  
الوجه والله في اتخاذ الحيوان مع غيرها في العجاس لان القصد من كتابته التنبه به  
منسبلا عن موضوعه التي منهم فليسال بتنبه هذا المحض ما يتحقق به من المسئلة  
وان كان بسط الكلام عليها مجال واسع وسهل بما صورها اهل كليا يطلقون  
بلفظ الاطلاق مع انهم لا يعرفون معناه الاصل بل يعرفون انه للقرآن بغيره  
زوجه نيل بغيره انهم لا يشترط عدم النفاذ في الاطلاق بل يشترط اطلاق  
باري اشهر من عوامهم عن لفظ الاطلاق لشيوعها وكونها بلغتهم في كل من  
الناظر الاطلاق الصريح او الكناية او الاجازة بقوله نعم بغيره بل انهم  
اذ لمعنى مقصودا من الاطلاق الا وقوع الفرق المشتمل على عصمة الصلوة فترجم

انفقوا

عليهم

قد اشترط في قراءة الفاشحة في الصلاة عدم صحتها عن القرينة التي هي في حال الضرر